



المياه في آسيا الوسطى

شراكة دولية لتحسين التعاون في ميدان المياه وإدارتها
في آسيا الوسطى



سؤال مهم في آسيا الوسطى: كيف السبيل إلى تحسين إدارة موارد المياه المشتركة بين البلدان؟

آسيا الوسطى إقليم مترامي الأطراف يتسم بتباينه من الناحيتين الجغرافية والمناخية. ففي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان – تلك البلدان المشكّلة لهذا الإقليم – نشهد الجبال والصحاري الواسعة، فضلاً عن البوادي العشبية والجرداء التي تنعدم فيها الأشجار. ويصنف هذا الإقليم بأنه قاحل، ما يعني أن المياه مورد قيم فيه إلى أبعد الحدود لنحو ٧٠ مليون نسمة.

فالمياه الواردة بشكل رئيس من الجبال في قيرغيزستان وطاجيكستان تغذي ما يربو على ٦,٠٠٠ نهر، بما فيها نهري أموداريا وسيرداريا العظيمين العابرين للحدود، والتي تعتمد عليهما بلدان قيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان الواقعة عند أسفل المجرى في أنشطتها الزراعية ولتلبية احتياجات أخرى. كما تشكل بلدان أسفل المجرى حوض نهر أرال الذي يعد موئلاً للملايين من الناس الذين يحتاجون إلى المياه بغرض الشرب والزراعة.

وعليه، فإن المياه تشكل مورداً أساسياً للزراعة المروية التي تعد شريان الحياة الاقتصادية للبلدان الخمسة. كما تستخدم قيرغيزستان وطاجيكستان أيضاً المياه لتوليد ما يزيد عن ٩٠ في المائة من كهربائهما.

وفي ظل التغيرات المناخية ونضوب المياه، تتسبب الاحتياجات الزراعية التنافسية في البلدان الواقعة عند أسفل المجرى وتوليد الطاقة الكهرومائية في بلدان أعلى المجرى في إثارة مخاوف حقيقية بخصوص التعاون الإقليمي مستقبلاً.



فشح المياه يمثل مشكلة أصلاً في هذا الإقليم، إذ يعود ذلك من جملة أمور أخرى إلى أن الأنهار العابرة للحدود قد عانت بدرجة كبيرة في الماضي من تدخلات بشرية مدمرة أفضت إلى كارثة بحر أرال. أضف إلى ذلك أن سوء إدارة موارد المياه يبقى مشكلة جسيمة في كافة البلدان.

صحيح أن توزيع المياه يشكل مصدر قلق، إلا أنه يفتح أيضاً الباب لمستوى أعلى من التكامل والتعاون الإقليمي. فإرساء أسس أرضية مشتركة سيفيد البلدان برمتها، ناهيك عن أنه سبيل لإيجاد فرص جديدة تقود إلى استخدام موارد المياه المشتركة على نحو مستدام ومشارك.

ورغم غياب المخطط الأولي لمراحل تنفيذ التعاون المطلوب في مجال المياه العابرة للحدود، تبقى النقاط التالية على قدر من الأهمية:

- تحمل الدول لمسؤولية عمليات تعزيز التعاون والالتزام السياسي بها؛
- اقتسام منافع المياه والنتائج المثمرة المتعلقة بالمياه؛
- تحويل تركيز الدول من التحديات والمعوقات إلى الفرص؛
- بناء شراكات واسعة لمناقشة النتائج بين الدول وضمنها؛
- تأسيس علاقات شخصية وأخرى قائمة على الثقة بين وفود البلدان وبين جماعات مستخدمي المياه على المستوى الوطني.



السياسات المتعلقة بالمياه في آسيا الوسطى

اتفقت البلدان الخمسة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي على اعتبار التعاون محور إدارة المياه العابرة للحدود. فقامت بتأسيس «اللجنة المشتركة بين الدول المعنية بتنسيق قضايا المياه» بهدف تسهيل توزيع هذا المورد، كما أسست «المجلس المشترك بين الدول المعني بحوض بحر أرال»، وكذلك «الصندوق الدولي لإنقاذ بحر أرال»، حيث اندمج الأخير عام ١٩٩٧ لمعالجة المسائل المتعلقة ببحر أرال.

وخلافاً للتوقعات، أخفقت المنظمات في تعزيز التعاون الإقليمي، فتوزيع المياه أثبت أنه مسألة جدلية. الأمر الذي استوجب التفاوض بشأن الكثير من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المنظمة لتدفق المياه. إلا أن إطار العمل هذا لم يساعد تماماً على تذليل الاختلافات بين البلدان، ما أدى إلى تواصل الخلافات.

وبصفة عامة هنالك خمسة عوامل تفسر إخفاق المؤسسات والاتفاقيات في التعامل مع موارد المياه داخل الإقليم:

- محدودية ولاية المؤسسات الإقليمية؛
- تقييد السلطة الممنوحة للمؤسسات الإقليمية؛
- ضعف القدرة المؤسساتية في مجال إدارة المياه؛
- نقص التمويل المخصص لإدارة المياه؛
- غياب تطبيق الاتفاقيات.

صحيح أن المياه قد تشكل مصدر الجدل بين البلدان، إلا أنها قد تكون مصدراً للتعاون الإقليمي على نطاق أوسع.



وعليه، فإن من الأهمية بمكان وجود أطر عمل قانونية ومؤسسية تتسم بالفعالية والاستدامة على المستويين الوطني والإقليمي ومدعومة من وسيط دولي.

بالتالي، قد تسهل المنظمات الدولية عملية التعاون وفق منحى مستقر وموثوق، لتوفر بذلك ضمان أكبر للاستخدامات التنافسية للمياه ودرئ النزاعات بشأنها.

شراكة دولية لتحسين التعاون في ميدان المياه وإدارتها في آسيا الوسطى

الشراكة الدولية

استجابة للحاجة إلى مواجهة التحديات التي تكتنف إدارة المياه في آسيا الوسطى، شكل المركز الدولي للزراعة الملحية (إكبا) الذي يتخذ من دبي مقراً له، وأكاديمية السياسات الهيدرولوجية في انقرة (HPA) اتحاداً دولياً لتقديم خدمات استشارية وتقنية بمستوى عالمي إلى منظمات تنموية ومانحة، وكذلك إلى الحكومات ومؤسسات وطنية للبحوث.

ويسعى هذا الاتحاد إلى تسهيل التعاون الإقليمي في مجال المياه ونقل المعرفة والتقانات بهدف تحسين إدارة المياه على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

وتحقيقاً لهذا الهدف، سيطبق الاتحاد نهجاً متعدد الاختصاصات يشارك فيه شتى أصحاب الشأن ويتمحور حول النتائج المستدامة.

إكبا

إكبا مركز متميز للأبحاث الزراعية التطبيقية على مستوى العالم، ويركز في أنشطته على مناطق هامشية يقطنها زهاء ١,٧ مليار نسمة. ويقوم المركز بتحديد واختبار وإدخال محاصيل وتقانات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وذكية مناخياً الأكثر ملائمة للمناطق المختلفة المتأثرة بالملوحة وشح المياه والجفاف. وضمن سياق عمله، يساعد إكبا على تحسين الأمن الغذائي ومصادر المعيشة لبعض من أشد المجتمعات الريفية فقراً حول العالم.

ومنذ تأسيسه عام ١٩٩٩ استطاع المركز أن يرقى إلى منظمة عالمية المستوى من خلال فريق دولي من الباحثين المختصين في إدارة الموارد الطبيعية وإدارة المياه وملوحة التربة، وكذلك تنويع المحاصيل والتكيف مع التغير المناخي والزراعة المائية وتطوير السياسات.

ومن خلال برامجها المنتشرة في شتى البلدان، يساعد إكبا طيفاً واسعاً من أصحاب الشأن، بمن فيهم المزارعين وصناع السياسات، على التعامل مع قضايا شح المياه وانعدام الأمن الغذائي. وعبر السنين، تكوّن لدى المركز معرفة غنية ومجموعة واسعة من الحلول الملائمة لمواجهة تحديات واسعة النطاق.

كما طور إكبا خبرات واسعة غطت على سبيل المثال لا الحصر:

- تقانات كفاءة استخدام المياه؛
- محاصيل متحملة للجفاف؛
- إدارة الموارد الطبيعية؛
- التكيف مع التغير المناخي؛

- صياغة السياسات، بما فيها المتعلقة بإدارة المياه الجوفية؛
- إدارة المياه العابرة للحدود.

أكاديمية السياسات الهيدرولوجية

أكاديمية السياسات الهيدرولوجية هي أكاديمية مستقلة غير حكومية لا تبغي الربح، ومبادرة أطلقها المجتمع المدني. وتمثل هذه الأكاديمية مركزاً للتعليم والتدريب تابع لرابطة السياسات الهيدرولوجية، وتركز في عملها على السياسات الهيدرولوجية والدبلوماسية المتعلقة بالمياه والقضايا ذات الصلة بالمياه، كأمن الطاقة والأمن الغذائي والبيئي.

وبالتعاون مع شرائح مختلفة من الشركاء، تقدم الأكاديمية خدمات استشارية إلى هيئات حكومية دولية ومؤسسات بحثية ومنظمات أكاديمية وحكومية.

كما تنفذ أكاديمية السياسات الهيدرولوجية أبحاثاً متعددة الاختصاصات حول الاستقرار الهيدرولوجي والإدارة المستدامة للمياه وتقديم حلول ملائمة ضمن إطار مفهوم الدبلوماسية الهيدرولوجية.

وتلتزم الأكاديمية بتسهيل الإدارة السلمية والمستدامة للمياه على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. فضلاً عن أنها تركز على قضايا المياه العابرة للحدود في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا. وكذلك تقدم الدعم في مجال استخدام المياه لتحقيق السلام وإقامة علاقات تعاونية. إذ تقوم بذلك من خلال التشجيع على تخصيص فعال وعادل لموارد المياه وتنمية تلك الموارد، فضلاً عن موازنة نظم حوكمة المياه عن طريق دعم الإدارة المتكاملة لموارد المياه وكذلك المبادئ التعاونية على مستوى حوض النهر وتطبيقها على موارد المياه المشتركة.







www.biosaline.org

www.hidropolitikakademi.org